Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (104) المجلد (1) حزيران 2025

التأويل النحوي في دراسات الباحثين العراقيين (الحذف في الأسماء انموذجًا)"

م.م. رفل علي ناظم الزهيري أ.د. إبراهيم رحمن حميد الأركي
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

The research highlights a grammatical topic, namely (deletion and estimation), which has been studied by Iraqi researchers interested in grammatical interpretation. Deletion is a significant linguistic phenomenon that has received considerable attention from scholars, both ancient and modern, particularly among grammarians, in their linguistic studies. Omission is a means of interpretation or what is commonly referred to as a manifestation of interpretation. In fact, Arabs often employ this phenomenon in various contexts to achieve a degree of brevity and conciseness, as well as to serve multiple rhetorical purposes. It is an art form in Arabic speech, and it should only be done based on evidence. Grammarians address deletion in all its aspects, whether it involves omitting a diacritic, a letter, a word, or even a sentence. Therefore, deletion and estimation are considered significant aspects of the interpretative manifestations discussed in the efforts that this study is based on.

Accordingly, this study combines two main topics: the concept of deletion as the first topic, and deletion in nouns (nominatives, accusatives, and genitives) as the second topic. I chose this title to gather the scattered efforts in this area into one comprehensive research paper.

Email:
m.rafalali@uodiyala.edu.iq
Profibraheemaa@yahoo.com

Published: 1- 6-2025

Keywords: التأويل، الحذف، الأسماء، الباحثين العراقيين

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

سلط البحث الضوء على موضوع نحوي هو (الحذف والتقدير) الذي درسه الباحثون العراقيون ممن عنوا بالتأويل النحوي، فالحذف ظاهرة لغوية كبيرة حظيت باهتمام واسع من لدن الدارسين قديمًا وحديثًا في دراساتهم اللغوية لا سيما النحاة منهم، فالحذف هو وسيلة من وسائل التأويل أو ما يسمى بالمصطلح الشائع مظهرًا من مظاهر التأويل، فالعرب تعمد إلى هذا المظهر في مواطن كثيرة لتحقيق نوع من الإيجاز والاختصار، وأغراض بلاغية متعددة، فالحذف فن من فنون العرب في كلامها، ولا يكون الحذف إلا بدليل، فالنحاة يتناولون الحذف في كل نواحيه من حذف حركة، أو حرف، أو كلمة، أو حتى جملة، ويعد الحذف والتقدير جانبًا مهمًا من مظاهر التأويل التي ذكرت في الجهودِ وقامت على اساسها هذه الدراسة، التي جمعت مطلبين اثنين هما: مفهوم الحذف كمطلب أول، والحذف في الأسماء(المرفوعات– المنصوبات– المجرورات) كمطلب ثاني، واخترت هذا العنوان لجمع ما تفرق من جهودٍ مبثوثةٍ لهم في هذا الجانبِ في بحثٍ واحدٍ.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، والصلاة والسلام على النبيّ الأكرم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسَلم.

أمَّا بعد:

فإنَّ المتأمل في علوم اللغة العربية بشكل عام وعلم النحو بشكل خاص يلحظ أنَّ هناك مظاهرًا في العربية خالفت قواعد الصنعة الإعرابية، فأوّل العلماء هذه المخالفة على أنها من باب الحذف والتقدير، فذهب علماء النحو يتصرفون في هذه الأبواب ويخضعونها لأقيستهم وأصولهم وكثيرًا ما كانوا يختلفون في تقدير المحذوف.

ولأَنَّ دراستنا تُعنى بهذا المظهر، والوقوف على حقيقته وماهيته كان لزامًا علينا أن نوضحه ونبينه من خلال ما درسه الباحثون العراقيون الذين عنوا بدراسة التأويل النحوي – ولا سيما أسلوب الحذف والتقدير– في كتب علمائنا الأجلاء، فجاءت دراسة أغلب باحثينا لبيان هذا المظهر؛ لذا اتسمت دراستنا بـ"**التأويل النحوي في دراسات الباحثين العراقيين (الحذف في الأسماء انموذجًا)**"، وبسبب كثرة أنواع الحذف في المسائل النحوية وسأذكر نماذج مختارة من الحذف في الاسماء.

وقد اقتضت منهجية البحث تقسيمه على مطلبين اثنين هما: مفهوم الحذف بوصفه مطلبًا أولًا، والحذف في الأسماء(المرفوعات– المنصوبات– المجرورات) كان مطلبًا ثانيًا، ثم أُردفت ذلك بأهم نتائج البحث وقائمة المصادر والمراجع التي استقيتُ منها المادة العلمية .

المطلب الأول (مفهوم الحذف)

قبل الخوض في مسائل الحذف وأحكامه لا بد من الرجوع إلى بيان ماهيته وحقيقته من خلال ما بينته المصادر اللغوية أولًا، ودراسات الباحثين العراقيين الذي عنوا بدراسة التأويل النحوي بشكل عام وموضوع الحذف بشكل خاص ثانيًا.

فالحذف ظاهرة لغوية حظيت باهتمام واسع من لدن الدارسين قديمًا وحديثًا، وهو وسيلة من وسائل التأويل أو ما يسمى بالمصطلح الشائع مظهرًا من مظاهر التأويل، فالعرب تَعْمِدُ إلى هذا المظهر في مواطن كثيرة لتحقيق نوع من الإيجاز.

فالحذف إذن فن من فنون العرب في كلامها، ولا يكون الحذف إلا بدليل وهذا ما أشارت إليه الباحثة (ربى يونس)، ذاكرة قول ابن قتيبة في ذلك، قال: ((وكما يحذفون من الكلام البعض إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا))[1].

فالنحاة يتناولون الحذف في كل نواحيه من حذف حركة، أو حرف، أو كلمة، أو حتى جملة، وهذا ما بينه الباحث (أحمد ذهيب حسين) الذي أورد قول ابن جني في ذلك، قال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه))[2].

في حين نجد الباحثة (شيماء حسين علي) قد ذكرت رأي ابن هشام في هذا المظهر، إذ ذكرت أنَّ ابن هشام بين أنَّ الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك بأن تجد خبرًا من دون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا من دون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا من دون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل وهكذا[3]. وقبل الخوض بتفاصيل الحذف نعرفُه لغة واصطلاحا له كما ذكره الباحثون العراقيون.

الحذف لغةً:

وذكر الباحث (محمود عبد اللطيف فواز) بأنه: قطف الشيء من الطرف[4]، وله معانٍ أخرى ذكرها أصحاب المعاجم منها: (القطف، القطع، الإسقاط، التسوية) [5].

ذكر أيضًا التعريف اللغوي للحذف الباحث (ياسر طه حسين) بأنه: ((حذف الشيء: إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت))[6].

الحذف اصطلاحًا:

يختلف مصطلح الحذف من فن لآخر، فهو يختلف باختلاف الفنون، والذي يعنينا من ذلك هو تعريف النحاة له.

فقد ذكر الباحث (ياسر طه حسين) أن الحذف اصطلاحًا: ((إسقاط جزء من الكلام أو كله بدليل))[7].

وقد بين الباحث (عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي) أنَّ المتتبع لهذا المصطلح عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ومن جاء بعده من المتأخرين منهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام، وصولًا إلى النحاة المحدثين

لا يكاد هذا المصطلح يخرج عن دلالة الإسقاط، وهو بهذا يعد جزءًا لا يتجزأ من المعنى اللغوي، لذا فالباحث هنا يكتفي بما أشار إليه ابن جني – وإن كنا ذكرنا ذلك في معرض حديثنا عن الحذف لكننا نذكره هنا بعدّه تعريفًا اصطلاحيًا– الذي وقف موقفًا وسطًا بين المتقدمين عليه والمتأخرين عنه، قال: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[8].

وبعد أن ذكرنا التعريف اللغوي والاصطلاحي للحذف، يجب علينا أن نذكر بعده علاقة الحذف بالتأويل النحوي كون هذا الأمر هو المعني بدراستنا، فقد وضح الباحث (ماجد ناصر حسين النائلي) أنَّ الحذف يعد أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وبنيت هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة نفسها من التركيب لذا فأنَّ التأويل النحوي يأتي هنا فيضفي صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، فيأولون ما خالف ظاهر القواعد ويدعون له وجهًا قد يكون غريبًا لصرف الأنظار عن مصادمته للقواعد التي وضعوها، فإنَّ النحويين يقدرون اسمًا أو فعلًا أو حتى حرفًا لتعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهومًا[9].

أما شروط الحذف فهي على النحو الآتي: ذكر الباحث (أسامة طه ياسين فحل الهيتي) أن ابن هشام اشترط شروطًا للحذف وهي[10]:

1. وجود دليل حالي أو مقالي، فالحالي نحو قولك لمن رفع سوطًا: (زيدًا) بإضمار (اضرب) والمقالي نحو قولك لمن قال: من أضربُ؟ زيدًا، وإما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل.
2. ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.
3. ألا يكون مؤكدًا؛ لأن المقصود بالمؤكد هو تقوية العامل وتقديره، والحذف مناف لذلك.
4. ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.
5. ألا يكون عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجار ولا الجازم ولا الناصب للفعل إلا في مواضع تقوى فيها الدلالة، ويكثر فيه استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.
6. ألا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في: أما أنت منطلقًا انطلقتُ.
7. ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي.

المطلب الثاني (الحذف في الأسماء)

أولًا: الحذف في الأسماء المرفوعة .

1. حذف المبتدأ.

يمكن تعريف المبتدأ بأنه: ((المجرد من العوامل اللفظية مخبرًا عنه أو وصفًا مسندًا إلى تالٍ يقوم مقام خبره، وهو مرفوع بالابتداء نحو: زيدٌ قائمٌ، و أقائمٌ الزيدان؟ أو: ما قائمٌ هما))[11]، فالمبتدأ لا يحذف إلا أن ينوى وهذا ما صرح به الرضي[12].

وهذا ما جعل الباحثة (سحر هادي حسن ياسين العاني) تبين أنَّ النحاة ذكروا مجموعة من الأحكام التي تخص حذف المبتدأ وجوبًا وجوازًا ذاكرةً قول سيبويه في ذلك، قال سيبويه: ((وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحًا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل))[13].

وجاء حذف المبتدأ في بعض المسائل التي تناولها بالدراسة الباحثون العراقيون والتي استحق الكلام فيها أن يؤول بمحذوف ومنها:

ذكرت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) حذف المبتدأ في لفظة (أموات) الواردة في قوله تعالى: **(وَلا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لا تَشْعُرُونَ")** [البقرة:154]، ذاكرة قول الفراء في هذه اللفظة، إذ قال الفراء: ((رفع بإضمار مكنى من أسمائهم كقولك: لا تقولوا: هُمْ أموات بل هُمْ أحياء. ولا يجوز فِي الأموات النصب لأن القول لا يقع على الاسماء إذا أضمرت وصوفها أو أظهرت كما لا يجوز قلت عَبْد اللَّه قائمًا، فكذلك لا يجوز نصب الأموات لأنك مضمر لاسمائهم))[14]، فالظاهر أن الفراء جعل لفظة (أموات) مرفوعة بمبتدأ مضمر تقديره هم.

وبينت الباحثة (هدى محمد الصافي) أنَّ الفراء وافقه كثير من النحويين في هذا النحو أي بجعل (أموات) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ومنهم: الزمخشري[15]، والآلوسي[16]، وقد حكم هؤلاء بحذف المبتدأ بعد القول إذا ورد اسم مرفوع وأضمروا له مبتدأ[17].

وهذا ما وضحته لنا الباحثة (مها محمد أحمد حسين) إذ ذكرت تعليل القرطبي أنه لا يجوز إعمال القول في لفظة (أموات) ذاكرة قول القرطبي، إذ قال: ((ولا يصح إعمال القول فيه لأنه ليس بينه وبينه تناسب، كما يصح في قولك: قلت كلاما وحجة))[18].

وذهب ابن عاشور هذا المذهب أي جعل لفظة (أموات) وكذلك لفظة (أحياء) خبرًا لمبتدأ محذوف وليس معمولًا للقول، فالتقدير عنده: بل هم أموات، وهم أحياء، وليس المعنى عنده: بل قولوا هم أموات أو أحياء[19].

وإذا رجعنا إلى الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) وجدناها تذكر رأي لأحد العلماء المحدثين وهو الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، الذي لم يرتض مذهب الفراء في جعل لفظة أموات خبرًا لمبتدأ محذوف وعلق

بأنَّ العبارة القرآنية قد تكتفي بالاسم المرفوع فلا حاجة إلى تقدير مضمر، وإنما شاع ذلك في عدّة صور ومنها التي بعد القول[20].

نفهم من ذلك أنَّ النص القرآني عنده لا يحتمل تقدير محذوف في هذه الآية والسياق القرآني الذي وردت فيه هذه اللفظة مفهوم وواضح لا يحتاج إلى تأويل وتفسير لذلك رأى أن يكتفى بالاسم المرفوع هنا وحمل إعراب اللفظة على ظاهرها.

ويبدو لنا أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) كانت أكثر دقة في شرح المسألة وعرضها وتحليلها من خلال جمعها لرأي القدماء والمحدثين، أما بقية الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة، فقد كانوا متابعين لها وإيراد أقوال العلماء فقط في هذه المسألة.

2. حذف الخبر.

الخبر الطرف الثاني في عملية الإسناد والذي تتحقق دلالة الجملة به، فالخبر هو: ((الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. والذي يدلّ على ذلك أن به يقع التصديقُ والتكذيبُ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ"، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنمّا ذكرتَ عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع، لتُسْنِد إليه الخبرَ الذي هو الانطلاقُ))[21].

والنحاة قد اتفقوا على جواز حذف الخبر إذا دل عليه دليل، قال ابن هشام: ((إنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول))[22]، ويجب أن يكون الخبر المحذوف معلومًا بعينه ، فلا يكفي العلم المجمل بأنَّ الكلام فيه حذف وأن يكون في الكلام ما يقتضيه، وإذا ظهر لم يخل بالمعنى[23].

ولكن يجب أن يكون الدليل اللفظي على حذف الخبر مطابقًا للمحذوف، يقول ابن هشام: ((شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: (وَإِذَا ضَرَبْتُم فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاَةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِيناً) [النساء:101]، والآخر بمعنى الإيلام المعروف))[24].

أما مواضع حذف الخبر، فقد ذكر النحاة عدة مواضع على حذفه منها:

1. أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم نحو قولهم: (لَعَمرُك لأَفْعَلَنَّ) أي: (لعمرك قسمي)، وإنما وجب حذف الخبر هنا؛ لأن جواب القسم سد مسده[25].
2. أن يكون الخبر كونًا مطلقا والمبتدأ قد وقع بعد (لولا) نحو: (لولا زيد لكان كذا وكذا) والتقدير: (لولا زيد موجود)[26].

3. أن يكون المبتدأ معطوفًا على اسم فيه واو المعية نحو: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه)، والتقدير: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه مُقترنان)[27].
4. أن يكون المبتدأ له صدر الكلام وبعده تأتي حال تسد مسد الخبر ولا تصلح أن تكون خبرًا نحو: (ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً) والتقدير: (ضربي العبد أو إذ كان مسيئًا)[28].
5. يحذف الخبر وجوبًا إذا سد الفاعل مسده نحو: (أذاهب أخواك) فـ (أخواك) فاعل سد مسد الخبر والخبر محذوف[29].

ويحذف الخبر جوازًا في مثل قولهم: من عندكما؟ ، فتقول: زيد، أي: زيد عندنا[30].

وذكرت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) حذف الخبر الوارد في قوله تعالى: (**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**) [يونس:27]، إذ بينت الباحثة أنَّ الفراء وجه برفع كلمة (جزاء) على أنَّها مبتدأ خبره محذوف تقديره (لهم) والمعنى: فلهم جزاء السيئة بمثلها، لكن الفراء أجاز مع هذا الوجه وجهًا آخر وهو أن تكون (جزاء) مبتدأ خبره (بمثلها) إلا أنه رجح الإعراب الأول وهو إضمار الخبر، وهذا الوجه مبني على التأويل لا على الظاهر[31].

وإذا نظرنا في أقوال النحاة وجدنا الأقوال قد تنوعت على وجوه في هذه الآية الكريمة وذلك بحسب ما ذكرته لنا الباحثة المذكورة آنفا وهي على النحو الآتي:

1. مذهب الأخفش أنَّ (جزاء) مبتدأ وخبره (بمثلها) على زيادة الباء كما زيدت في قولك: (بِحَسْبِكَ قولُ السُوءِ)[32]. وقد نسب هذا الرأي أيضًا إلى ابن كيسان[33].
2. وقيل إنَّ (جزاء) فاعل لفعل مضمر تقديره: (استقر لهم جزاء) ثم حذف الفعل وشبه الجملة لدلالة الكلام عليه[34].
3. نقل أبو حيان عن ابن عطية جواز أن يكون (الذين) في موضع جر عطفًا على قوله: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ) [يونس:26]، ويكون (جزاء) مبتدأ وخبره (وللذين) على اسقاط حرف الجر، أي: (وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها)[35].

وهذا الوجه الأخير الذي ذكرته لنا الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) قد استحسنه الباحث (علي عبدالله محيسن) الذي ذكر أنَّ تأويل ابن عطية هو الصواب؛ لأن هذه الآية والتي قبلها وردتا في سياق واحد، وقد وضح ذلك بأنَّ الإعراب إذا كان على هذا الوجه يتعادل التقسيم كما تقول: في الدار زيد، والقصر عمرو، أي: وفي القصر عمرو، وهذا التركيب مسموع من لسان العرب[36].

وكانت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) قد سبقت الباحث (علي عبدالله محيسن) إلى ترجيح رأي ابن عطية وفضلته على رأي الفراء معللة ذلك بأنَّ هذه الآية والتي قبلها قد وردتا في فكرة واحدة وهي عقد

موازنة بين أهل الجنة (الذين أحسنوا) وأهل النار (الذين كسبوا السيئات)، فهذه الصورة المتضادة المتقابلة لم تكن لتحقق إذا فُصل بين الآيتين؛ لأنَّ المقابلة أو الموازنة إنما تكون بين مختلفين وقد وصلت الآيتان بواو العطف ليكون الاتصال لفظيًا ومعنويًا[37].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الباحثين (غادة غازي عبد المجيد)، و(علي عبد الله محيسن)، كانا صائبين في ترجيحهما، لقول ابن عطية، لكن يؤخذ عليهما أنَّهما لم يذكرا قول ابن عطية ليتسنّى للقارئ معرفة ما قاله، فقد قال ابن عطية: ((ويتوجه أن يكون رفع (الجزاء) على المبتدأ وخبره في الَّذِينَ؛ لأنَّ (الَّذِينَ) معطوف على قوله (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا)، فكأنه قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، وعلى الوجه الآخر فقوله (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ) رفع بالابتداء، وتعم السَّيِّئَاتِ هاهنا الكفر والمعاصي، فمثل سيئة الكفر التخليد في النار، ومثل سيئة المعاصي مصروف إلى مشيئة الله تعالى))[38].

والذي يظهر لنا من خلال ما كتبه باحثونا في هذه المسألة أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) كانت أكثر توسعًا وأكثر دقة وتحليلًا من الباحث (علي عبدالله محيسن) من خلال عرضها للآراء والتفاضل بينها، وأما الباحث (علي عبدالله محيسن) فلم يكن إلا متابعًا لها في عرض المسألة.

ومن خلال متابعتنا لهذه المسألة نؤيد ونرجح ما ذهبت إليه الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) من استحسانها لرأي ابن عطية، وكذلك لتحليلها الدقيق لهذه المسألة عندما قابلت بين نعني (لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [يونس:26]، وقوله تعالى: (**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**) [يونس:27]، فهو نوع من التقابل والتضاد بين الآيتين وجعلت بينهما الواو الرابطة وهي واو العطف لتتصل لفظًا ومعنى، لذلك حمل الآية على ظاهرها بأن يجعل (جزاء) مبتدأ، وخبره (الذين) أولى من حملها على التأويل الذي يؤدي إلى حذف لا طائل تحته، لذلك فإنَّ حملها على الظاهر يكون سياق هذه الآية والآية التي تسبقهما بمعنى واحد؛ لأنَّه قابل ما يفعلونه من القبح بما يفعلونه آخرون من الإحسان وجيء بالواو لتربط بين المعنيين.

ثانياً: الحذف في المنصوبات.

درس عدد من الباحثين الحذف في الاسماء المنصوبة ومنها:

1. حذف المفعول به:

يقول ابن يعيش في جواز حذفه: ((اعلم أن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه))[39]، وجعل هذا الحذف على ضربين:

أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ، فيكون سقوطُه لغرض التخفيف، وهو في قوة المنطوق به، نحو قوله تعالى: (**اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ**) [الرعد:26][40].

والثاني: أن يحذف المفعول به وهو غير مراد ومُعرِضًا عنه البتّةَ، وذلك بأن يكون الغرضُ من هذا الحذف الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ[41]، والمحذوف في هذه المواضع يكون بمثابة الأصل؛ لأنَّه بمنزلة الملفوظ به للدلالة عليه، ومن ذلك قوله تعالى: (**وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**) [الأحقاف:15]، فقد تضمن الفعل (اصلح) وهو فعل لازم معنى فعل يقتضي التعدية وهو الفعل (ألطف)، والمعنى يكون: ألطف بي فيهم[42].

ومن المواضع على حذف المفعول به هو ما ذكره الباحث (أكرم نعيم عطوان الحميداوي) من أنَّ المفعول به قد حذف في قوله تعالى: (**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**) [آل عمران:180]، ذاكرًا قول الرازي في ذلك، قال الرازي: ((قرأ حمزة[43] ولا تحسبن بالتاء والباقون بالياء، أما قراءة حمزة بالتاء المنقطة من فوق فقال الزجاج[44]: معناه ولا تحسبن بخل الذين يبخلون خيرًا لهم، فحذف المضاف لدلالة يبخلون عليه، وأما من قرأ بالياء المنقطة من تحت ففيه وجهان: الأول: أن يكون فاعل يحسبنَّ ضمير رسول الله (α) أو ضمير أحد، والتقدير: ولا يحسبنَّ رسول الله أو لا يحسبنَّ أحد بخل الذين يبخلون خيرًا لهم. الثاني: أن يكون فاعل يحسبن هم الذين يبخلون، وعلى هذا التقدير يكون المفعول محذوفا، وتقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بخلهم هو خيراً لهم، وإنما جاز حذفه لدلالة يبخلون عليه، كقوله: من كذب كان شرا له، أي الكذب، .... وأنشد الفراء[45]:

هُمُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ هم والآخذونَ به والسادةُ الأُوَلُ

فقوله به: يريد بالملك ولكنه اكتفى عنه بذكر الملوك))[46].

الواضح من هذا النص الذي ذكره الباحث (أكرم الحميداوي) نقلًا عن الرازي أنَّ المفعول الأول للفعل (يحسب) محذوف وتقدير الكلام: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيرًا لهم، والمفعول به حذف هنا لوضوح معناه في الآية الكريمة، وكذلك لوجود الدليل عليه في (يبخلون) وهو (خيرًا لهم)، وكذلك الحال في قراءة (تحسبنَّ) بالتاء، ففي القراءتين يكون لفظ (البخل) مفعولًا به أول محذوفًا.

ويبدو أن الباحث (عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي) قد بين أن العكبري ضعف القراءة بالتاء في (ولا تحسبنَّ)؛ وذلك لعلة الحذف قبل الدليل عليه[47]، ولكن رأي العكبري قد رُدَّ وذلك بأنَّ الدلالة على المحذوف قد تكون متقدمة أو متأخرة عنه[48]، ومدار صحة الحذف وجود القرينة والدليل[49].

وتجدر الإشارة بأنَّ الباحث (عبد الهادي الحربي) ذكر أنَّ الآلوسي تابع من تقدمه من النحاة في أن المفعول به الأول للفعل (يحسبنَّ) محذوف، وتقدير الكلام عنده: (ولا يحسبنَّ الذين يبخلون البخل خيرًا لهم)، فقد ذكر أنَّ المفعول به الأول للفعل (يحسب) حذف هنا لوضوح معناه[50]، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه من قبل جل علمائنا أمثال: الكسائي، والفراء، والأخفش، والنحاس [51].

وإذا تأملنا قول الباحث (قاسم كاظم حسن العبادي) لوجدناه أكثر توسعًا من الباحثين المذكورين آنفًا فقد توسع في شرح المسألة وأعطى حقها ومستحقها، لذلك كان عرضه للمسألة أفضل من سابقيه، فقد ذكر الباحث (قاسم العبادي) أنَّ السيرافي تأول حذف المفعول به في قوله: (ئۆ ئۆ ئى) قُرئت هذه الآية بالتاء والياء، فأما قراءة التاء وهي قراءة حمزة فـ(الذين) مفعول أول، و(خيرًا) مفعول ثان، ولا بد من حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليصدُقَ الخبر على المبتدأ، والتقدير عنده : ولا تَحْسبَنَّ بُخلَ الذين يبخلون، وهذا الوجه ذكره السيرافي وجعله كقوله تعالى: (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**) [يوسف:82]، معناه: أهل القرية.

وقد ضعف العكبري هذا التقدير معللًا ذلك بأنَّ فيه إضمار لفظة (البخل) قبل ذكر ما يدل عليه[52]، ولكنَّ السمين الحلبي ردَّ قول العكبري وصحح الرأي بأنَّ الدلالة على المحذوف قد تكون متقدمة، وقد تكون متأخرة – كما ذكرنا سابقًا– وليس هذا من باب الإضمار في شيء حتى يشترط فيه تقدم ما يدلُّ على ذلك الضمير [53].

وأما قراءة الياء فيجوز فيها أن يكون الفعل مسندًا إلى ضمير غائب، ويجوز أن يكون مسندًا إلى (الذين) فإن كان مسندًا إلى ضمير غائب فـ (الذين) مفعول أول على حذف مضاف كما تقدم وذلك في قراءة التاء، أي : بخل الذين: والتقدير ولا يحسبنَّ الرسول أو أحدٌ بخلَ الذين يبخلون خيرًا، فتتحد القراءتان معنى وتخريجًا، وإن كان مسندًا لـ(الذين) ففي المفعول الأول وجهان، أحدهما: أنَّ المفعول (هو) نفسه وهو ضمير البخل الذي دلّ عليه (يبخلون) وقد ذكره العكبري[54].

ولكنَّ السمين الحلبي أنكر ما ذهب إليه العكبري؛ لأنَّه ينبغي عنده أن يأتي به بصيغة المنصوب، فيقول: (إياه)، لكونه منصوبًا بـ(يحسبنَّ) [55].

أما الوجه الآخر: فإنَّه محذوف لدلالة (يبخلون) عليه، كأنَّه قيل: ولا يحسبنَّ الباخلون بخلهم هو خيرًا لهم، وهذا الوجه هو الذي رجحه السيرافي، الذي قال: ((وفي هذه القراءة استشهاد سيبويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أنّ الذي يقرأ بالتّاء يضمر البخل من قبل أن يجرى لفظ يدل عليه،

والذي يقرأ بالياء يضمر البخل بعد ما ذكر يبخلون))[56]، نفهم من ذلك أنَّ القراءة بالياء هي أجود عند السيرافي من قراءة التاء؛ وذلك لعدم مخالفتها لصناعة النحو.

وخلاصة القول في المسألة، هو توجيه القراءتين على حذف المفعول الأول لـ(يحسبنَّ)؛ وذلك لوجود الدليل اللفظي على المحذوف وكذلك فأنهما متساويان في المعنى، ولكن الفرق بين التوجيهين، أن الدليل اللفظي في قراءة الياء ذُكر قبل الحذف وهذا ما يتماشى مع الصنعة النحوية؛ وذلك لأنَّه يكون حذف بعد ذكر، وفي قراءة التاء أنّه حذف المفعول قبل ما يدل عليه دليل وعلى هذه الحال يكون ذكر بعد حذف، وهذا ما يمنعه جمهرة النحاة من البصريين لذلك استشهدوا على ذلك بقولهم: من كذب كان شرًا له، أي الكذب، فجعلوا في (كان) ضمير الكذب؛ لأنَّ (كذب) قد دلّ عليه.

ومن المواضع الأخرى لحذف المفعول به هو ما ذكره الباحث (هاشم فالح حامد) من أنَّ المفعول به قد حُذف في قوله تعالى: (**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ**) [الليل:5]، إذ ذكر الباحث أنَّ أبا حيان قال في حذف المفعول في هذه الآية المباركة: ((وحذف مفعولي أعطى، إذ المقصود الثناء على المُعْطِي دون تعرض لِلْمُعْطَى وَالْعَطِيَّةِ))[57].

والمقصود من ذلك أي أنَّ المقصود بالثناء على المعطي دون التعرض للمعطى والعطية فإن ظاهره هو بذل المال في واجبٍ ومَندُوبٍ ومَكْرُمَةٍ[58].

وبعد أن ذكر الباحث (هاشم فالح حامد) قول أبي حيان في حذف المفعول به للفعل أعطى، ذكر رأي السمين الحلبي بعده، إذ بين أنَّ مفعولي أعطى محذوفان؛ لأنه أريد ذكر هذه الأحداث دون متعلَّقاتها[59].

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ الباحث (هاشم فالح حامد) اقتصر على قولي أبا حيان والسمين الحلبي، ولم يذكر آراء أخرى للعلماء ولم يتوسع في شرح المسألة وهذه هي طبيعة عمله إذ جعل عمله في دراسته هذه كلها مقتصرًا على الرأي أو الرأيين من دون توسع وتفصيل في المسائل التي أوردها، فهو بذلك يمر عليها مرور الكرام، فهو يقف على الشاهد ويعضده برأي أحد العلماء من النحاة وأصحاب كتب التفسير ثم بعد ذلك يورد رأي السمين الحلبي الذي عُني بدراسته التي اختصت بالتأويل النحوي.

أما الباحث (أسامة طه ياسين فحل الهيتي) فقد توسع في شرح المسألة وتعمق فيها مع أنَّ دراسته اختصت بالحديث الشريف، فهو يورد الأحاديث ويدرجها ضمن مواضيع التأويل النحوي، ومن بينها موضوع الحذف، فقد أورد لهذا الموضوع مسائل كثر تتحدث عن المحذوفات من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لكن الغالب على الشواهد التي يوردها هي من كتب الحديث الشريف أي يقتصر عمله على إيراد شواهد من الحديث الشريف لكنه في هذه المسألة أورد شاهدًا من القرآن الكريم، وهو خلاف طبيعة عمله في هذه الدراسة.

ولنعود إلى الموضوع الرئيس، فالباحث (أسامة الهيتي) ذكر أقوالًا للعلماء في حذف المفعول في الآية المباركة التي ذكرناها، ومن هذه الأقوال، ما ذكره الزمخشري بأنه قدّر مفعول الفعل الأول (أعطى): حقوق ماله، ومفعول الفعل الثاني (اتَّقى) هو لفظ الجلالة (الله)[60]، ووافقه أبو السعود في تقدير الأول، ولكنه قدر الثاني بـ (محارم الله)[61].

وبين الباحث نفسه أنَّ زكريا الأنصاري صاحب المنحة ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري في تقدير مفعولي الفعلين (أعطى وأتقى)، إذ ذكر أنَّ مفعول الفعل الأول هو (حق الله)، ومفعول الفعل الثاني هو لفظ الجلالة (الله)[62].

وكذلك ذكر قول أبي حيان: ((وقال قتادة: أعطى حق الله. وقال ابن زيد: أنفق ماله في سبيل الله. واتقى، قال ابن عباس: اتقى الله. وقال مجاهد: واتقى البخل. وقال قتادة: واتقى ما نهي عنه))[63].

نلحظ من خلال ما تقدم أنَّ الباحثين اللذان ذكرا هذه المسألة لم يعيا رأيهما فيها، واكتفيا بذكر الآراء فقط، ونرى أنَّ السبب في ذلك كون العلماء متفقون على حذف المفعول به في هذا الموضع، ولم يشذ أحدًا منهم ويقول بإنَّ الآية الكريمة ليس فيها حذفًا، وكذلك أغلب العلماء اتفقوا على أنَّ المحذوف من الفعل (أعطى) يتعلق بالحقوق، فكان تقدير المفعول به المحذوف: (حقوق ماله)، والمحذوف من الفعل الثاني هو لفظ الجلالة؛ لأنَّ التقوى أو الوقاية تكون من الله تعالى، ونرى أن عدم ترجيح أيا من الآراء هنا هو سبب الاتفاق بين العلماء على المحذوف.

2. حذف المفعول المطلق:

عرف النحاة المفعول المطلق بأنَّه: المصدر المنصوب، المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده[64]، أما الحديث عن حذفه فقد قال فيه ابن جني: ((ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكَّد لا يجوز))[65].

ولسنا هنا بصدد التعمق في بيان مفهومه وتوضيح ماهيته بقدر ما يعنينا من ذلك إيراد المسائل التي تدل على حذفه وذلك بحسب ما أورده باحثونا في هذا الجانب.

ومن المواضع التي تدل على حذف المفعول المطلق هو ما أوردته الباحثة (سحر هادي حسن ياسين العاني) من أنَّ المفعول المطلق قد حذف في قول الشاعر[66]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِين يَبْتَسِمُ

إذ ذكرت الباحثة أنَّ قوله: (ويغضى) فعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو ضمير المصدر (الإغضاء) المقدر، وقد ذكرت الباحثة قول ابن جني في ذلك، قال ابن جني: ((أي يُغْضى الإغضاء من مهابته لا بُدَّ من ذلك، ودَلَّ الفعل على مصدره. ولا يجوز أن يسند الفعل هنا إلى قوله: (من مهابته)،

لاستحالته إقامة المفعول له مُقامَ الفاعل، وليس هذا المجرور هنا بمنزلة في: سِيرَ بزيدٍ؛ لأنّ زيدًا مفعول به في المعنى في أخرى))[67].

ووافقه في ذلك الأعلم الشنتمري[68]، وهناك رأي آخر للأعلم وهو بناء الفعل (يغضي) للمعلوم، وهو ما ذكرته الباحثة (سحر العاني) ذاكرة قوله في ذلك، قال الأعلم: ((وروى بعضُهم فِرارًا من هذا التقدير: ويُغْضِي من مهابته أي ويُغضي الإغضاء – ببناء الفعل للمعلوم– فأضمر الإغضاء لدلالة يغضي عليه وجعل الفعل للإغضاء مبالغةً ومجازًا، وهذا بعيدٌ، والأول أقرب مأخذًا وأبينُ))[69].

أي أنَّ الرأي الأول هو الراجح وهو بناء الفعل للمجهول وجعل الضمير الذي في المصدر الذي هو (الإغضاء) المحذوف نائبًا عن الفاعل، وهذا الرأي استحسنته الباحثة (سحر العاني) ورجحته، إذ ذكرت أن ما أجمع عليه الشراح هو الصائب والراجح معللة ذلك بأنَّ المفعول المطلق من المنصوبات التي تُرفع نيابة عن الفاعل في الفعل المبني للمفعول، إذ لا يحق لغيره من المنصوبات أن ينوب عن الفاعل في هذا الموضع[70]، وقد أحسنت الباحثة المذكورة صنعها هذا، إذ إنَّه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل إذا حُذف من المنصوبات إلا المفعول المطلق، وهذه قاعدة اتخذها النحاة في شروط حذف الفاعل، وإقامة غيره مقامه، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنَّ قوله (من مهابته) مفعول لأجله وهو من المنصوبات التي لا يجوز أن تنوب عن الفاعل[71]، فيتعين هنا كون الفعل (يغضي) مبني لمجهول ويكون ضمير المصدر (الإغضاء) هو نائبه، والذي يدل على أنَّ قوله: (من مهابته) لا يجوز أن يكون نائبًا عن المصدر هو رأي الجمهور وتبعهم في ذلك الفارسي وابن جني، إذ ذكروا أنَّه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل (المفعول لأجله) سواء أكان منصوبًا أم بحرف جر[72]، وقد جاء المفعول لأجله هنا مجرورًا بحرف الجر وهو (من) من قوله: (من مهابته) لذلك لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل إذا حُذِف.

ثالثًا: الحذف في المجرورات:

درس عدد من الباحثين العراقيين ممن عنوا بدراسة التأويل النحوي المجرورات من الاسماء، ووقعت أغلب دراساتهم وإن لم نقل جميعها على حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، لذا ستكون دراستنا للمجرورات على وفق ما درسه الباحثون العراقيون وجاءت على النحو الآتي:

1. حذف المضاف:

عد العلماء حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف الذي يدل عليه المعنى؛ وذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه ليسا متلازمين فحسب، وإنما يترتب على ذلك تغيير في الحكم النحوي الذي يجعل المعنى بين نسبة الألفاظ خارجًا عن الحقيقة والمألوف، وبالطبع فإنَّ هذا الخروج في المعنى هو الأساس في تقدير اللفظ المضاف، وكثيرًا ما يرد المضاف محذوفًا ويقام المضاف إليه مقامه ويشترط في ذلك وجود قرينة تدل على أنَّ المضاف قد حُذف من الكلام[73].

ومن المواضع التي تدل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ما ذكرته الباحثة (رنا ماجد حميد) في أنَّ المضاف قد حُذف في قوله تعالى: (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**) [يوسف:82]، إذ ذكرت الباحثة أنَّ المضاف في هذه الآية المباركة محذوف والتقدير: (واسأل أهل القرية)[74]، وقد استشهدت على ذلك بقول ذي الرمة[75]:

عشِيَّة فرَّ الحارثيونَ بعدما قضى نَحْبَهُ في ملتقى القومِ هَوْبَرُ

والتقدير: (ابن هوبر) بحذف المضاف.

فيما نجد الباحث (إياد محمد علي الأرناؤوطي) قد ذكر أنّه أجمع الدارسون من مفسرين ونحويين وبلاغيين وأصوليين، على أنَّ المضاف في الآية قد حُذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير في الآية الكريمة: واسأل أهل القرية، وهو اجماع قلَّ نظيره في الدرس القرآني[76].

وقد أورد الباحث المذكور قول (سبيط النيلي)، إذ قال: ((فالقرية هي في القرآن (تجمع سكانيّ) وليست هي (الدور والأبنية) .... أما (أهل القرية) فهم الأفراد الذين يؤسسون النظام الاجتماعي للقرية؛ وهذا يعني أنَّ القرية بوصفها تجمعًا سكانيًّا يمكن أن تهتدي أو تكفر أو تؤمن أو تعذّب أو تُسأل، لأنَّها كيان اجتماعي له عقل جماعي ونظام صالح أو فاسد. فالقرية في القرآن لفظ يطلق على المدن الكبيرة المستقلة استقلالًا سياسيًا، مثل مكة، ومدين، وانطاكية، التي يمكن أن يطلق عليها اسم (المملكة) أو (الكيان) في استعمالاتنا المعاصرة))[77].

ويبدو أنَّ الباحث (إياد الأرناؤوطي) اعتمد اعتمادًا كبيرًا على العالم (سبيط النيلي) فلا يكاد يذكر عالمًا أو نحويًا آخر في هذه المسألة، وأنَّه في كل المسألة ما عدا رأيه الشخصي الذي ذكر أنَّ المضاف قد حذف في الآية الكريمة، لم يتطرق إلى الجانب النحوي الذي يخص المسألة وهو ما يعنينا بالدرجة الأساسية في هذا البحث، فلسنا بحاجة مثلًا إلى التفريق بين مفهومي (القرية) و(أهل القرية)، ولا حاجة إلى ذكر أنَّ أصحاب أو أهل القرية قد آمنوا أو قد كفروا، نعم نستطيع أن نضيف القليل من ذلك على المسألة؛ لأنَّه من خلال المعنى وكذلك من خلال الجانب الفقهي نتوصل إلى الحكم النحوي الذي يخص المسألة، لكن هذا لا يعني أن يطغى المفهوم أو المعنى على الذي نحن بصدده وهو الجانب النحوي، وأنَّ تركيزه على عالم واحد في المسألة كلها على طولها وتوسعها يؤخذ عليه، إذ كان عليه ذكر الآراء المتعددة للعلماء والمفسرين والنحاة فيها حتى وإن كان دليل الحذف هنا هو المعنى وليس صنعة الإعراب.

أما الباحث (قاسم العبادي) فقد ذكر أنَّ السيرافي لم يقتصر في تأويله على حذف المضاف على المعنى فقط، بل للصنعة النحوية عنده أثر في هذا التأويل[78]، وذكر الباحث أيضًا بأنَّ سيبويه أشار بأن التوسع والاختصار هو معنى هذا الحذف، وأنَّ الفعل في الآية قد استعمل في اللفظ لا في المعنى، أي أنَّ

(القرية) مفعول به لفظًا وقد نُصب بالفعل (اسأل) ولكن المعنى لـ (أهل) المحذوف، وفي ذلك إشارة إلى شيوع القول فيها، وأنَّ أهل القرية كلها تكلمت[79]، وأيضًا فأنَّ هناك علماء من حمل الآية على المجاز وهو من باب اطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة، ومنهم من حملها على الحقيقة، فلا حذف فيها ولا مجاز، والسبب في ذلك أنّه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتجيبه؛ لأنّه نبي يجوز أن ينطق له الجماد والحيوان[80]، وهذا ما رفضه السيرافي معللًا ذلك الحذف بكثرة الاستعمال، فهو يرى أنَّه لا معنى للتشاغل بنقض حذف المضاف؛ لأنَّ جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن نحتاج معه إلى إقامة دليل[81].

والظاهر من ذلك أنَّ الباحث (قاسم العبادي) كان أكثر دقة وأوفر حظًا من سابقيه من الباحثين الذين عنوا بدراسة هذه المسألة، ولا سيما أنَّه ركز بشكل كبير على إظهار الجانب النحوي إلى جانب المعنى، فكانت دراسته متوازنة إلى حد ما في هذه المسألة.

ونقول إنَّه حذف المضاف في هذه الآية المباركة كان على وجه الاتساع؛ وذلك أنّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح سؤاله في الحقيقة، والتشبيه أنَّها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، والتوكيد أنّه في ظاهر اللفظ أحال بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنَّه إذا سأل الجماد والبهائم أنبأته بصحة قولهم وفي ذلك تناهٍ في تصحيح الخبر[82].

2. حذف المضاف إليه:

حذف المضاف إليه هو أقل ورودًا مقارنة مع حذف المضاف، وفي ذلك يقول ابن هشام: ((يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو: (**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**) [الأعراف:151]، وفي الغايات نحو: (**فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**) [الروم:4] أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غيرهن نحو: (**قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**) [البقرة:38]، فِيمَن ضم وَلم ينون أَي فَلَا خوف شَيْء عَلَيْهِم وَسمع سَلام عَلَيْكُم فَيحْتَمل ذَلِك أَي سَلام الله))[83].

ومن الملاحظ أيضًا أنَّ ابن عصفور جوّز حذف المضاف إليه قياسًا، قال: ((ويجوز حذف المضاف إليه بقياس، إذا كان مفردًا، وكان المضاف اسم زمان، فان كان المحذوف معرفة بنيتَ اسم الزمان على الضم، قال تعالى: (فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) [الروم:4]، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وإن كان نكرة لم يُبنه))[84].

ومن المواضع التي تدل على حذف المضاف إليه هو ما ذكره الباحث (قاسم العبادي) الذي ذكر أنَّ المضاف إليه قد حذف في قول جرير[85]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يوقعنَّكم في سوءة عمرُ

وقد بين الباحث المذكور أنَّ السيرافي ذكر أكثر من وجه إعرابي للفظة (تيم) الأولى، ورجحَّ أن يكون إعرابها منادى منصوب معللًا ذلك بأنها مضافة إلى ما بعد (تيم) الثانية، أي: أنها مضافة إلى (عدي) ففتحتها فتحة إعراب، أما لفظة (تيم) الثانية فهي أقحمت بين المضاف والمضاف إليه ولكن الإضافة هنا لم تبطل، وعوملت في منع التنوين معاملة (تيم) الأولى، وعلى هذا جعل سيبويه (تيم) الثانية منصوبة على أنها توكيد للأولى؛ لأنه كرر المنادى في حال الإضافة، ولا يجوز فيه البدل؛ لأنَّ الاسم لا يبدل منه إلا بعد كماله[86].

وتابع الباحث حديثه فذكر أنَّ الرضي علل تأكيد المضاف لفظًا قبل المضاف إليه لا بعده؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة، على أنَّه لا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة[87].

في حين أجاز السيرافي وجهًا آخر وذلك بأن تكون الإضافة إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثانية، فيكون الأصل: يا تيمَ عدي تيم عدي، فحذف (عدي) الأول اكتفاء بالثاني، فالحذف من الأول، وهذا هو مذهب المبرد وتابعه في ذلك بعض العلماء[88].

وهناك وجه ثالث وقد نسب إلى السيرافي وهو في قولهم: (يا زيد زيد عمرو) بأنَّ حركة الدال الأولى حركة اتباع لحركة الدال الثانية، قال السيرافي: ((وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدًا ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدَ زيدَ عمرو، فيكون زيد عمرو الثاني نعتًا للأول، مثل قولنا: يا زيدَ بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب))[89].

ومن الملاحظ أنَّ هذا النص الذي أورده الباحث (قاسم العبادي) الذي نسبه إلى السيرافي قد خرجه من كتاب سيبويه، ولكن عند رجوعنا إلى الكتاب لم نعثر عليه، وكذلك لم نعثر عليه في (شرح كتاب سيبويه) ويبدو أنَّ الباحث توهم في نقله، والنص موجود في شرح الكافية الشافية.

وهناك نحاة آخرون أجازوا وجهًا رابعًا وهو أن يكون الاسمان مركبين تركيب (خمسة عشر)، أي مبني على فتح الجزأين ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف[90].

وقد استحسن الباحث رأي سيبويه والسيرافي ووجد رأيهما أليق من بقية الآراء معللًا ذلك بأنه يخلو من الحذف، وأنَّ الاستدلال بالثاني على الأول ضعيف، وإنما الجيد أن يحذف الثاني اكتفاء بالأول؛ لأنَّ الأول إذا ورد فحكمه أن يوفى حقه من اللفظ[91].

فعلى هذا الرأي الذي استحسنه الباحث المذكور تكون (تيم) الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لغرض التوكيد، وأن الضرورة هي التي ألجأت إلى تقديمها هنا؛ لأنه لو تأخرت لبقيت مضافة إلى غير مضاف إليه وذلك لا يستقيم، فكان تأخيره لمعنى مقصود، فلو قال: يا تيم عدي تيم، لم يجز باتفاق.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة اليسيرة في رحاب أهم جزء من أجزاء الحذف توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها ما يأتي:

1. بيَّن البحث أنَّ مظاهر التأويل النحوي ولا سيما (الحذف والتقدير)، ليس مجرد ظاهرة نحوية تعني تسويغ وتصحيح الأصول النحوية، وإنما تدل على حيوية اللغة العربية ودقة العرب في اختيارهم لأساليب كلامهم، فالعرب تعمد إلى هذا المظهر في مواطن كثيرة لتحقيق نوع من الإيجاز والاختصار، وأغراض بلاغية متعددة، فالحذف فن من فنون العرب في كلامها، ولا يكون الحذف إلا بدليل.
2. بيَّن البحث أنَّ التأويل بالحذف ركن أساس ومهم من أركان التفسير، وليس أداة شكلية لإرجاع النصوص للقواعد القياسية
3. بيَّن البحث أن الباحثين العراقيين قدّموا تحليلات متنوعة للحذف مستندين إلى أسس نحوية وتأويلية، مما يعكس عمق اهتمامهم بهذه الظاهرة، وأثرها في فهم التراكيب النحوية.
4. أظهرت الدراسات التي وسمت بالتأويل النحوي بأن الحذف في الاسماء هو من أهم سمات الحذف وأكثرها في الوقوف على نوع المحذوف (مرفوعات ، منصوبات، مجرورات) وإرجاعها إلى السياق اللغوي، أو القاعدة النحوية التي تقع تحتها.
5. وأسفر البحث عن نتيجة تؤكد أنَّ الحذف ليس مجرد ظاهرة لغوية، بل هو جزء من النظام النحوي الذي يخضع لقواعد دقيقة تتطلب التأويل الصحيح لضمان الفهم الدقيق للنصوص.

المراجع

(1) تأويل مشكل القرآن: 186، وينظر: التأويل النحوي عند الأزهري في كتابه (معاني القراءات) (بحث): 17.

(2) الخصائص: 362/2، وينظر: التأويل النحوي عند الشريف المرتضى في كتابه أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد(بحث): 10.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 853، والتأويل النحوي عند الكرماني في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل المتوفى بعد (535هـ) (بحث): 3-4.

(4) ينظر: العين (حذف): 201/3، ومظاهر التأويل النحوي في كتاب النكت في القرآن للمجاشعي المتوفى سنة 479هـ (بحث): 3.

(5) ينظر: أساس البلاغة: 177/1، ولسان العرب (حذف): 39/9-40، ومظاهر التأويل النحوي في كتاب النكت: 3.

(6) الصحاح (حذف): 1341/4، وينظر: التأويل النحوي عند ابن دقيق العبد (ت702هـ) في كتابه (إحكام الأحكام) (بحث): 7.

(7) البرهان في علوم القرآن: 102/3، وينظر: التأويل النحوي عند ابن دقيق العبد: 7.

(8) الخصائص: 362/2، وينظر: التأويل النحوي في تفسير (روح المعاني) للآلوسي(ت1270هـ) (أطروحة): 17.

(9) ينظر: التأويل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) (رسالة): 116.

[10] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 786-790، والتأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري لزكريا الأنصاري (ت926هـ) (كتاب): 74.

[11] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 156.

[12] ينظر: شرح الرضي: 217/1.

[13] الكتاب: 130/2، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام (رسالة): 117.

[14] معاني القرآن للفراء: 93/1، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء (ت 207هـ) (رسالة): 95.

[15] ينظر: الكشاف: 206/1.

[16] ينظر: روح المعاني: 418/1.

[17] التأويل النحوي عند الفراء (رسالة): 28.

[18] الجامع لأحكام القرآن: 173/2، وينظر: التأويل النحوي والصرفي في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (458هـ) (رسالة):24.

[19] ينظر: التحرير والتنوير: 53/2.

[20] ينظر: نحو القرآن:25، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 95- 96.

[21] شرح المفصل لابن يعيش: 227/1.

[22] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 585.

[23] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي (ت368هـ) في شرحه على كتاب سيبويه (ت180هـ) (أطروحة): 111.

[24] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 790-791.

[25] ينظر: البديع في علم العربية: 91/1، و شرح الكافية الشافية: 356/1-357، وأوضح المسالك:219-220.

[26] ينظر: المقتضب: 76/3، وشرح ابن عقيل: 250/1.

[27] ينظر: شرح «المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري» الموسوم بـ «التخمير»:273/1-274، وشرح الكافية الشافية: 356/1-357، وشرح ابن عقيل: 253/1.

[28] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 88، وتوضيح المقاصد والمسالك: 488/1.

[29] ينظر: الأصول في النحو:255/1، وأمالي ابن الشجري: 62/2.

[30] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 485/1، وشرح ابن عقيل: 244/1.

[31] ينظر: معاني القرآن للفراء: 461/1، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 96.

[32] ينظر: معاني القرآن للأخفش: 372/1، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 97.

[33] ينظر: البحر المحيط: 44/6، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 97.

[34] ينظر: مجمع البيان: 136/5، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 97.

[35] ينظر: البحر المحيط: 45/6، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 97.

[36] ينظر: التأويل النحوي عند ابن عطية (ت542هـ) (بحث): 4.

[37] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: 97.

[38] المحرر الوجيز: 116/3.

[39] شرح المفصل لابن يعيش: 419/1.

[40] المصدر نفسه.

[41] المصدر نفسه.

[42] ينظر: همع الهوامع: 13/2.

[43] ينظر: السبعة في القراءات:220، وحجة القراءات: 183، والتيسير في القراءات السبع: 92.

[44] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 492/1.

[45] البيت للقطامي، ديوانه: 30، مع الاختلاف بالرواية في الديوان: والآخذون به والساسة الأُول.

[46] مفاتيح الغيب: 443/9، وينظر: التأويل النحوي عند الرازي: 51-52.

[47] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 315/1، والتأويل النحوي في تفسير (روح المعاني) للآلوسي (ت1270هـ) (أطروحة):38.

[48] ينظر: الدر المصون: 510/3، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني:38.

[49] ينظر: روح المعاني: 351/2، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني:38.

[50] ينظر: المصدران أنفسهما.

[51] ينظر: معاني القرآن للفراء:248/1، ومعاني القرآن للأخفش:240/1، وإعراب القرآن للنحاس:191/1، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: 37.

[52] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 159/3، والتأويل النحوي عند السيرافي: 124.

[53] ينظر: الدر المصون: 510/3، والتأويل النحوي عند السيرافي: 124.

[54] التبيان في إعراب القرآن: 315/1، والتأويل النحوي عند السيرافي: 124.

[55] ينظر: الدر المصون: 511/3، والتأويل النحوي عند السيرافي: 124.

[56] شرح كتاب سيبويه: 160/3، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: 125.

[57] البحر المحيط: 493/10، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: 33-34.

[58] ينظر: المصدران أنفسهما.

[59] ينظر: الدر المصون: 29/11، والتأويل النحوي في تفسير الدر المصون: 34.

[60] ينظر: الكشاف: 762/4، والتأويل النحوي في منحة الباري: 113.

[61] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 166/9، والتأويل النحوي في منحة الباري: 113.

[62] ينظر: منحة الباري: 524/3-525 ، والتأويل النحوي في منحة الباري: 113.

[63] البحر المحيط: 493/10، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: 113.

[64] ينظر: شرح شذور الذهب: 292.

[65] الخصائص: 381/2.

[66] البيت للفرزدق من قصيدته التي يمدح فيها الإمام زين العابدين (ع): ديوانه: 512.

[67] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 512، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام (رسالة): 151.

[68] ينظر: شرح حماسة أبي تمام: 937/2، والتأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: 151.

[69] المصدران أنفسهما.

[70] ينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: 151.

[71] ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 71/3.

[72] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1337/3.

[73] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: 129.

[74] ينظر: ظاهرة التأويل وعلاقتها بالعامل النحوي (بحث): 127.

[75] ديوانه: 647/2.

[76] ينظر: تأويل النص القرآني دراسة تقويمية نحوية بلاغية (أطروحة): 417.

[77] النظام القرآني: 126-127، وينظر: تأويل النص القرآني: 417-418.

[78] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: 130.

[79] ينظر: الكتاب: 212/1، والتأويل النحوي عند السيرافي:130.

[80] ينظر: الدر المصون: 544/6، والتأويل النحوي عند السيرافي: 130.

[81] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 106/2، والتأويل النحوي عند السيرافي: 130.

[82] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 283/1.

[83] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 814.

[84] المقرب: 214/1.

[85] ديوانه: 212/1.

[86] ينظر: الكتاب: 206/2، والتأويل النحوي عند السيرافي: 133.

[87] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 386/1، والتأويل النحوي عند السيرافي: 133.

[88] ينظر: المقتضب: 227/4، وشرح كتاب سيبويه: 316/1، والتأويل النحوي عند السيرافي: 133.

[89] شرح الكافية الشافية: 1322/3، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي:133.

[90] ينظر: المصدران أنفسهما.

[91] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 34/2، والتأويل النحوي عند السيرافي: 133-134.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1418هـ-1998م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1991م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1420هـ، (د.ط).

- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت1401هـ)، ط1، 1376هـ- 1957م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- التأويل النحوي عند الرازي، الدكتور أكرم نعيم عطوان الحميداوي، دار ومكتبة عدنان، بغداد- العراق، ط1، 2021م.
- التأويل النحوي في تفسير الدر المصون للسمين الحلبي، الدكتور هشام فالح حامد، دار أمل الجديدة، دمشق-سوريا، ط1، 2016م.
- التأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري لزكريا الأنصاري (ت926هـ)، الدكتور أسامة طه ياسين فحل الهيتي، المكتب الإسلامي ط1، 1433هـ-2012م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984هـ، (د.ط).
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق أ. د حسن محمود هنداوي، كلية التربية الأساسية الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط1، 1430هـ- 2009م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1404هـ- 1984م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية –القاهرة، ط2، 1384 هـ - 1964م.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ- 1987م.
- ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت- لبنان، ط1، 1960م.
- ديوان ذي الرُّمّة: غيلان بن عقبة العدوي (ت 117هـ)، أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي (ت231هـ) صاحب الأصمعي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط1، 1982م - 1402هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400هـ

- شرح «المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري» الموسوم بـ «التخمير»، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت1436هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1990م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ – 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ–1980م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، من عمل وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ– 2007 م
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402هـ – 1982م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.
- شرح حماسة أبي تمام، (تجلي غُرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتمري، تحقيق الدكتور علي المفضل حمُّودان، أستاذ بكلية الآداب فاس (المغرب)، دار الفكر المعاصر ط1،1413هـ– 1992م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني– بغداد، 1397هـ– 1977م، (د.ط).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2008م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4 1407 هـ – 1987م
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت).
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1408هـ – 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط3، 1407هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 1426هـ –2005م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408هـ – 1988م.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط1، 1411هـ– 1990م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط6، 1985م.
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت– لبنان، ط3، 1420هـ.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان،(د.ت).
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ– 1972م.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت 926 هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ – 2005م.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد– العراق، مكتبة اللغة العربية– شارع المتنبي– مجمع الزوراء، 1394هـ–1974م، (د.ط).
- النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، المفكر القصدي الكبير السيد عالم سبيط النيلي (ε)، إعداد: فرقان محمد تقي مهدي الوائلي، ط2، 2003م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ط)، (د.ت).

ثانياً: الرسائل والأطاريح.

- التأويل النحوي عند السيرافي (ت368هـ) في شرحه على كتاب سيبويه (ت180هـ)، للطالب: قاسم كاظم حسن العبادي، بإشراف الأستاذ الدكتور: رحيم جبر أحمد الحسناوي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1439هـ–2018م.
- التأويل النحوي عند الفراء، للطالبة: هدى محمد الصافي، بإشراف الدكتور: محمد جاسم معروف الهيتي، (رسالة ماجستير)، جامعة الأنبار، كلية التربية، 1421هـ– 2001م.

- التأويل النحوي في تفسير (روح المعاني) للآلوسي(ت1270هـ)، للطالب: عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي، بإشراف الأستاذ الدكتور: عبد الستار مهدي علي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1434هـ-2013م.
- التأويل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، للطالب: ماجد ناصر حسين النائلي، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد جعفر محيسن العارضي، (رسالة ماجستير)، جامعة القادسية، كلية الآداب، 1431هـ- 2010م.
- التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام، للطالبة: سحر هادي حسن ياسين العاني، بإشراف الأستاذ الدكتور: عادل شحاذه علي، (رسالة ماجستير)، الجامعة العراقية، كلية الآداب، 1441هـ-2020م.
- التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، للطالبة: غادة غازي عبد المجيد، بإشراف الأستاذ الدكتور: كاصد ياسر الزيدي، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 1419هـ- 1998م.
- التأويل النحوي والصرفي في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت458هـ)، للطالبة: مها محمد أحمد حسين، بإشراف الأستاذ الدكتور: عامر باهر اسمير الحيالي، (رسالة ماجستير)، جامعة الموصل، كلية التربية، 1433هـ-2012م.
- تأويل النص القرآني دراسة تقويمية نحوية بلاغية، للطالب: إياد محمد علي الأرناؤوطي، بإشراف الأستاذ الدكتور: خديجة عبد الرزاق الحديثي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب،1429هـ-2008م.

ثالثاً: الدوريات.

- التأويل النحوي عند ابن دقيق العبد (ت702هـ) في كتابه إحكام الأحكام، أ.م.د أمجد عويد أحمد، والباحث: ياسر طه حسين، مجلة مداد الآداب، العدد (33).

- التأويل النحوي عند ابن عطية (ت542هـ)، م. علي عبد الله محيسن، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (14)، السنة الثامنة-2021م، الجزء الأول.
- التأويل النحوي عند الأزهري في كتابه (معاني القراءات)، أ.م.د عبد الستار فاضل، والباحثة: م.م ربى يونس، مجلة آداب الرافدين، العدد (51)، 1429هـ-2008م.
- التأويل النحوي عند الشريف المرتضى في كتابه أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، أحمد ذهيب حسين، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة – العراق، المجلد (10)، العدد (35)، 2015م.
- التأويل النحوي عند الكرماني في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل المتوفى بعد (535هـ)، م.م شيماء حسين علي، مجلة مداد الآداب، العدد (16).
- ظاهرة التأويل وعلاقتها بالعامل النحوي، م. د. رنا ماجد حميد، مجلة مداد الآداب، العدد (31).
- مظاهر التأويل النحوي في كتاب النكت في القرآن للمجاشعي المتوفى سنة 479هـ، م. محمود عبد اللطيف فواز، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد (33)، 2021.

References (APA Style)

Al-Qur'ān al-Karīm.
Books

- Irtišāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī (d. 745 AH), edited by Rajab ʿUthmān Muḥammad, reviewed by Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānijī, Cairo – Egypt, 1st ed., 1418 AH / 1998 AD.
- Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm, Abū al-Suʿūd al-ʿImādī Muḥammad ibn Muḥammad ibn Muṣṭafā (d. 982 AH), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī – Beirut – Lebanon, n.ed., n.d.
- Asās al-Balāghah, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿAmr al-Zamakhsharī (d. 538 AH), edited by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1419 AH / 1998 AD.
- al-Uṣūl fī al-Naḥw, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarī, known as Ibn al-Sarrāj (d. 316 AH), edited by ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Muʾassasat al-Risālah, Beirut – Lebanon, n.ed., n.d.
- Iʿrāb al-Qurʾān, Abū Jaʿfar Aḥmad ibn Muḥammad al-Naḥḥās (d. 338 AH), annotations by ʿAbd al-Munʿim Khalīl Ibrāhīm, Muḥammad ʿAlī Bayḍūn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1421 AH.
- Amālī Ibn al-Shajary, Ḍiyāʾ al-Dīn Abū al-Saʿādāt Hibat Allāh ibn ʿAlī ibn Ḥamzah, known as Ibn al-Shajary (d. 542 AH), edited by Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānijī, Cairo, 1st ed., 1413 AH / 1991 AD.
- Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf Ibn Hishām (d. 761 AH), edited by Barakāt Yūsuf Habūd, Dār al-Fikr, Beirut – Lebanon, n.ed., n.d.
- al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī (d. 745 AH), edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut – Lebanon, 1420 AH, n.ed.
- al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah, Majd al-Dīn Abū al-Saʿādāt al-Jazarī Ibn al-Athīr (d. 606 AH), edited by Dr. Fatḥī Aḥmad ʿAlī al-Dīn, Umm al-Qurā University, Makkah – Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH.
- al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʾān, Abū ʿAbd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Zarkashī (d. 794 AH), edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm (d. 1401 AH), Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah, Cairo, 1st ed., 1376 AH / 1957 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Rāzī, Dr. Akram Naʿīm ʿAṭwān al-Ḥumaidāwī, Dār wa Maktabat ʿAdnān, Baghdad – Iraq, 1st ed., 2021 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Tafsīr al-Durr al-Maṣūn li-l-Samīn al-Ḥalabī, Dr. Hishām Fāliḥ Ḥāmid, Dār Amal al-Jadīdah, Damascus – Syria, 1st ed., 2016 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Minḥat al-Bārī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī li-Zakariyyā al-Anṣārī, Dr. Usāmah Ṭahā Yāsīn Faḥl al-Haytī, al-Maktab al-Islāmī, 1st ed., 1433 AH / 2012 AD.
- Taʾwīl Mushkil al-Qurʾān, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (d. 276 AH), edited by Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, n.ed., n.d.
- al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn al-ʿAkbarī (d. 616 AH), edited by ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī Publishers, n.ed., n.d.
- Taḥrīr al-Maʿnā al-Sadīd wa-Tanwīr al-ʿAql al-Jadīd min Tafsīr al-Kitāb al-Majīd, Muḥammad al-Ṭāhir Ibn ʿĀshūr, al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr, Tunis, 1984 AD, n.ed.
- al-Tanbīh ʿalā Sharḥ Mushkilāt al-Ḥamāsah, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), edited by Prof. Ḥasan Maḥmūd Hindāwī, College of Basic Education – Kuwait, Ministry of Awqāf and Islamic Affairs, 1st ed., 1430 AH / 2009 AD.
- Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-l-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim al-Murādī (d. 749 AH), edited by ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaymān, Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1st ed., 1428 AH / 2008 AD.
- al-Taysīr fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān al-Dānī (d. 444 AH), edited by Otto Pretzl, Dār al-Kitāb al-ʿArabī – Beirut, 2nd ed., 1404 AH / 1984 AD.

- al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī al-Qurṭubī, edited by Aḥmad al-Bardūnī and Ibrāhīm Aṭfaysh, Dār al-Kutub al-Miṣriyyah – Cairo, 2nd ed., 1384 AH / 1964 AD.
- Ḥujjat al-Qirāʾāt, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad Abū Zurʿah Ibn Zanjalah (d. 403 AH), edited by Saʿīd al-Afghānī, Dār al-Risālah, n.ed., n.d.
- al-Khaṣāʾiṣ, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (d. 392 AH), al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, 4th ed., n.d.
- al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn, Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn Yūsuf al-Samīn al-Ḥalabī (d. 756 AH), edited by Dr. Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam, Damascus – Syria, n.ed., n.d.
- Dīwān al-Farazdaq, with explanation and diacritics by ʿAlī Fāʿūr, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1407 AH / 1987 AD.
- Dīwān al-Qaṭāmī, edited by Dr. Ibrāhīm al-Sāmarraʾī and Dr. Aḥmad Maṭlūb, Dār al-Thaqāfah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1960 AD.
- Dīwān Dhī al-Rumma, Ghīlān ibn ʿUqbah al-ʿAdawī (d. 117 AH), transmitted by Abū Naṣr Aḥmad ibn Ḥātim al-Bāhilī (d. 231 AH), student of al-Aṣmaʿī, narrated by Abū al-ʿAbbās Thaʿlab, edited by ʿAbd al-Quddūs Abū Ṣāliḥ, Muʾassasat al-Īmān, Jeddah, 1st ed., 1402 AH / 1982 AD.
- Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī, Shihāb al-Dīn Maḥmūd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥusaynī al-Ālūsī (d. 1270 AH), edited by ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1415 AH.
- al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt, Aḥmad ibn Mūsā ibn al-ʿAbbās al-Tamīmī Abū Bakr Ibn Mujāhid al-Baghdādī (d. 324 AH), edited by Shawqī Ḍayf, Dār al-Maʿārif – Egypt, 2nd ed., 1400 AH.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb by al-Zamakhsharī, titled al-Takhmīr, Ṣadr al-Afāḍil al-Qāsim ibn al-Ḥusayn al-Khwārazmī (d. 617 AH), edited by Dr. ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn (d. 1436 AH), Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1990 AD.
- Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik, Badr al-Dīn Muḥammad, son of Imām Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik (d. 686 AH), edited by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1420 AH / 2000 AD.
- Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik, Ibn ʿAqīl ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān al-ʿAqīlī al-Miṣrī (d. 769 AH), edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth – Cairo, Dār Miṣr li-l-Ṭibāʿah, Saʿīd Jawdat al-Saḥḥār & Co., 20th ed., 1400 AH / 1980 AD.
- Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyyah, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Istarābādhī (d. 686 AH), revised by Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Qāriyūnus Publications, Benghazi, 2nd ed., 1996 AD.
- Sharḥ al-Shawāhid al-Shiʿriyyah fī Ummahāt al-Kutub al-Naḥwiyyah, Muḥammad ibn Muḥammad Ḥasan Sharrāb, Muʾassasat al-Risālah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1427 AH / 2007 AD.
- Sharḥ al-Kāfiyyah al-Shāfiyyah, Jamāl al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jayyānī, edited by ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī, Umm al-Qurā University, Center for Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharīʿah and Islamic Studies – Makkah, 1st ed., 1402 AH / 1982 AD.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, Abū al-Baqāʾ, Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī, known as Ibn Yaʿīsh (d. 643 AH), introduced by Dr. Imīl Badīʿ Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1422 AH / 2001 AD.
- Sharḥ Ḥamāsat Abī Tammām (Tajallī Ghurar al-Maʿānī ʿan Mithl Ṣuwar al-Ghawānī wa-al-Taḥallī bi-al-Qalāʾid min Jawhar al-Fawāʾid fī Sharḥ al-Ḥamāsah), Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn Sulaymān ibn ʿĪsā al-Aʿlam al-Naḥwī al-Shantamarī, edited by Dr. ʿAlī al-Mufaḍ.

Theses and Dissertations

- al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Farrāʾ, by Hudā Muḥammad al-Ṣāfī, supervised by Dr. Muḥammad Jāsim Maʿrūf al-Haytī, Master's Thesis, University of Anbar, College of Education, 1421 AH / 2001 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Karmānī fī Kitābihi Gharāʾib al-Tafsīr wa-ʿAjāʾib al-Taʾwīl, by M.M. Shaymāʾ Ḥusayn ʿAlī, Madād al-Ādāb Journal, Issue (16).
- al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Sharīf al-Murtaḍā fī Kitābihi Amālī al-Murtaḍā (Ghurar al-Fawāʾid wa-Durar al-Qalāʾid), by Aḥmad Dhuhayyib Ḥusayn, The Islamic College University Journal – Iraq, Vol. (10), Issue (35), 2015 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Sīrāfī (d. 368 AH) fī Sharḥihi ʿalā Kitāb Sībawayh, by Qāsim Kāẓim Ḥasan al-ʿAbbādī, supervised by Prof. Dr. Raḥīm Jabr Aḥmad al-Ḥasanāwī, PhD Dissertation, University of Babylon, College of Education for Human Sciences, 1439 AH / 2018 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Maʿānī al-Qurʾān li-l-Farrāʾ (d. 207 AH), by Ghādah Ghāzī ʿAbd al-Majīd, supervised by Prof. Dr. Kāṣid Yāsir al-Zaydī, Master's Thesis, University of Baghdad, College of Education for Women, 1419 AH / 1998 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ li-Abī Ḥayyān al-Andalusī (d. 745 AH), by Mājid Nāṣir Ḥusayn al-Nāʾilī, supervised by Assistant Professor Dr. Muḥammad Jaʿfar Muḥaysin al-ʿĀrīḍī, Master's Thesis, University of Al-Qadisiyyah, College of Arts, 1431 AH / 2010 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Shurūḥ Ḥamāsat Abī Tammām, by Saḥar Hādī Ḥasan Yāsīn al-ʿĀnī, supervised by Prof. Dr. ʿĀdil Shaḥādhah ʿAlī, Master's Thesis, Al-Iraqia University, College of Arts, 1441 AH / 2020 AD.
- al-Taʾwīl al-Naḥwī wa-al-Ṣarfī fī Kitāb al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam li-Ibn Sīda (d. 458 AH), by Mahā Muḥammad Aḥmad Ḥusayn, supervised by Prof. Dr. ʿĀmir Bāhir Asmīr al-Ḥayālī, Master's Thesis, University of Mosul, College of Education, 1433 AH / 2012 AD.
- Taʾwīl al-Naṣṣ al-Qurʾānī: Dirāsah Taqwīmiyyah Naḥwiyyah Balāghiyyah, by Iyād Muḥammad ʿAlī al-Arnāʾūṭī, supervised by Prof. Dr. Khadījah ʿAbd al-Razzāq al-Ḥadīthī, PhD Dissertation, University of Baghdad, College of Arts, 1429 AH / 2008 AD.

Journals and Periodicals

- • al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda Ibn ʿAṭiyyah (d. 542 AH), by M. ʿAlī ʿAbd Allāh Muḥaysin, Journal of the College of Education for Women, Issue (14), Year 8 – 2021 AD, Part 1.
- • al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda Ibn Daqīq al-ʿId (d. 702 AH) fī Kitābihi Iḥkām al-Aḥkām, by A.M.D. Amjad ʿUwīd Aḥmad and researcher Yāsir Ṭahā Ḥusayn, Madād al-Ādāb Journal, Issue (33).
- • al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Azharī fī Kitābihi Maʿānī al-Qirāʾāt, by A.M.D. ʿAbd al-Sattār Fāḍil and M.M. Rubā Yūnus, Ādāb al-Rāfidayn Journal, Issue (51), 1429 AH / 2008 AD.
- • al-Taʾwīl al-Naḥwī ʿinda al-Karmānī fī Kitābihi Gharāʾib al-Tafsīr wa-ʿAjāʾib al-Taʾwīl, by M.M. Shaymāʾ Ḥusayn ʿAlī, Madād al-Ādāb Journal, Issue (16).
- • Ẓāhirat al-Taʾwīl wa-ʿAlāqatuhā bi-al-ʿĀmil al-Naḥwī, by Dr. Ranā Mājid Ḥamīd, Madād al-Ādāb Journal, Issue (31).
- • Maẓāhir al-Taʾwīl al-Naḥwī fī Kitāb al-Nukat fī al-Qurʾān li-al-Majāshiʿī (d. 479 AH), by M. Maḥmūd ʿAbd al-Laṭīf Fawwāz, University of Anbar Journal for Languages and Literature, Issue (33), 2021 AD.